

المشاكل الراهنة في مسار مهنة المحاسبة والتدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية "دراسة ميدانية"

Current problems in course of accounting and auditing profession in the Algerian business environment "Field Study"

زواويد نعيمة^{1*}، بوعكاز يوسف²، حاجي منال³

¹ مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

zouaouid.naima@univ-ouargla.dz

² مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

bouakaz1103@hotmail.fr

³ مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

hadji.menal@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/02 تاريخ القبول: 2025/06/27 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص: سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز القضايا التي تعترض مهنتي المحاسبة والتدقيق في السياق الاقتصادي الجزائري.

خلصت الدراسة إلى أن أهم المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر تتمثل في ضعف برامج التأهيل والتعليم ونقص الدورات التكوينية، بالإضافة إلى عدم كفاية مناهج المحاسبة بالجامعات الجزائرية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل، هذا ما يؤثر بشكل كبير على مخرجات المهنة، كذلك بالنسبة للقوانين التي تصدرها السلطة الجزائرية لا تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحقيقية للمهنة ولا خصوصية البيئة الجزائرية وطبيعتها الصارمة تقيد المبادرات الفردية لأصحاب المهنة بالجزائر.

كلمات مفتاحية: محاسبين، مهنة محاسبة، مهنة تدقيق، بيئة جزائرية، تأهيل علمي.

تصنيفات JEL: K29, J31, M42, M41

Abstract: This study sought to shed light on the most prominent challenges facing the accounting and auditing professions in the Algerian economic context.

The study concluded that the most important challenges facing the accounting and auditing profession in Algeria including insufficient qualification and education programs, a lack of training courses, and inadequacies in the accounting system curricula in Algerian universities to

provide students with the requirements of the labor market. This significantly affects the profession's outputs. Similarly, the laws issued by the Algerian authorities do not take into account the specific challenges of the profession and the specific nature and rigor of the Algerian environment, which limits its individual initiatives of professionals in Algeria.

Keywords: Accountants; Accounting profession; Auditing profession; Algerian environment; Scientific qualification.

Jel Classification: M41, M42, J31, K29.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن مهنة المحاسبة والتدقيق تلعب دوراً مهماً ومحورياً في تقديم المعلومات المالية الدقيقة والتي تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث تعتبر عنصراً أساسياً في ضمان الشفافية والمصداقية في العمليات المالية على الصعيد العالمي. وفي ظل التطورات المتسارعة التي يمر بها العالم شهدت بيئة الأعمال تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة لتغيرات اقتصادية وسياسية، مما أدى إلى ظهور مجموعة من التحديات والمشاكل التي تؤثر بدورها على فعالية مهنة المحاسبة والتدقيق وما يرافقها من تعقيدات في المعاملات المالية، لذلك فإن فهم هذه المشكلات يعد أمراً ضرورياً لتحسين بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني.

وفي خضم هذه التحولات الاقتصادية تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى النهوض والارتقاء بالمهنة إلى أعلى مستوى من الكفاءة المهنية من خلال تكريس كافة الهياكل والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، حيث سارعت السلطات الجزائرية ممثلة في وزارة المالية في إحداث طفرة نوعية على مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، والتي كللت جهودها بصدر القانون 01/10 المتعلق بخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والذي اعتبر من قبل المختصين على أنه إعادة هيكلة لمهنة المحاسبة في الجزائر وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بمهنة المحاسبة والتدقيق، إلا أن هناك قصورا في التشريعات وأساليب التعليم والتدريب، فضلا عن نقص الدورات ومراكز التأهيل.

1.1. إشكالية الدراسة: على ضوء المعلومات المطروحة سابقا يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هي أبرز المشاكل الراهنة التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية؟

2.1. فرضية الدراسة: تتعدد المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، بدءًا من ضعف المؤهلات العلمية والعملية للمحاسبين والمدققين، وانتهاءً بتعقيد القوانين واللوائح التنظيمية للبلد.

3.1. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التطرق لأهم رهانات تطور مهنتي المحاسبة والتدقيق في البيئة الجزائرية؛
- الإشارة إلى أهم التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة في البلاد ؛
- التعرف على أبرز المشاكل و التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة و التدقيق في الجزائر .

4.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (غالب سعيد المريش، 2006) جاءت بعنوان: "دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين القانونيين على تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في الجمهورية اليمنية": حاولت الباحثة في هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤهلات العلمية والعملية للمحاسب القانوني مع التركيز الجوانب الأخلاقية في تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة واكتشاف المشاكل التي تحول دون تطور المهنة، إعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن مهنة المحاسبة و المراجعة في الجمهورية اليمنية لازالت دون المستوى اللازم لتحقيق الفاعلية و الكفاءة المطلوبين في الأداء والتنمية الإقتصادية و التأكيد على الدور الجوهرى لتطوير المهنتين والارتقاء بهما.

- دراسة (Augustine Ehijeagbon & Sylvester, 2013) بعنوان:

"Educational Development and Production of Accountants in Nigeria (Challenges and Way Forward)"

سعت هذه الدراسة إلى فحص العوامل التي قد تعيق وتيرة وجودة التطوير التعليمي والمهني للمحاسبين والمدققين في نيجيريا من أجل تقديم حلول للتغلب على هذه التحديات. وقد توصلت إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لنقص المحاسبين والمراجعين المحترفين المؤهلين يعود إلى التقصير في التطوير التعليمي للمحاسبين المهنيين والأكاديميين في نيجيريا مقارنة ببعض البلدان المتقدمة، ويرجع هذا البطء في التطوير إلى عدة عوامل أهمها النقص في مؤسسات التعليم العالي، لاسيما فيما يتعلق بكفاية الطاقة البشرية المؤهلة، وكذلك النهج غير المواتي الذي اعتمدته

الهيئة التنظيمية المهنية الرائدة في المحاسبة - معهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا (ICAN) إنتاج المحاسبين المحترفين المؤهلين عندما كانت تحتكر لمدة 28 عامًا في تحديد من يصبح المحاسب المحترف في نيجيريا. ومع ذلك، فإن المستوى المنخفض الحالي للتطوير التعليمي وإنتاج المحاسبين الأكاديميين والمهنيين في نيجيريا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكانة المرموقة التي تحظى بها جودة التعليم المحاسبي المهني والأكاديمي في المؤسسات التعليمية العليا والهيئات المحاسبية المهنية في نيجيريا.

-دراسة (كامل مدوخ، 2014) بعنوان: "واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة": جاءت هذه الدراسة توضيح فعالية التأهيل المحاسبي والتكنولوجي على الواقع الحالي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة و اعتمد الباحث كمنهج للدراسة المنهجين الوصفي و التحليلي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين واقع التعليم المهني و الفعلي لمهنة المحاسبة وذلك من خلال استخدام الشركات لتكنولوجيا المعلومات في المهنة التي بدورها تساعد المحاسبين، وكذلك بالنسبة للتأهيل التكنولوجي فبالجامعات الفلسطينية تعتمد على مناهج متطورة في تعلم مهنة المحاسبة وتطوير المهارات المعرفية كما أظهرت النتائج وجود معوقات في عملية تطوير المهنة لعدم وعي أصحاب الشركات بأهمية مهنة المحاسبة.

- دراسة(خويلدات، عزوي، وبوعلاق، 2015) بعنوان:"واقع مهنة المحاسبة في الجزائر بين التحولات و التحديات دراسة ميدانية على عينة من الممارسين والمهتمين بالمهنة": هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الحالة الراهنة مهنة المحاسبة في ضوء الإصلاحات المحاسبية في الجزائر، اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي وتوصلت لعدة نتائج أبرزها أن الإصلاح المحاسبي يلعب دوراً كبيراً في تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر، كما وجدت الدراسة تأثير معنوياً إيجابياً لتنظيم مهنة المحاسبة وينعكس ذلك في اعتماد المشرع الجزائري للقانون 10-01 ومع ذلك لاحظت الدراسة تأثيراً غير معنوي لدور الهيئات المهنية على تطوير مهنة المحاسبة ويرجع هذا إلى تهميش دور الهيئات المهنية ونقل صلاحياتها إلى وزارة المالية، بالإضافة لهذا أظهرت الدراسة أن الأداء العلمي والمهني يؤثر سلباً على تطوير المهنة في الجزائر بسبب وجود تحديات في التعليم والعمل المحاسبي يشكلان عائق أمام تطوير المهنة.

-دراسة (بن نعمة و مخفي، 2017) بعنوان: "واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر دراسة مقارنة للقانون 08-91 والقانون 01-10 " :هدفت الدراسة إلى تحليل واقع وتنظيم مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق في الجزائر و ذلك من خلال القيام بمقارنة بين القانون 91-08 والقانون 01-10 إتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لاستعراض القانونيين وتوصلت إلى أن مهنة المحاسبة و التدقيق عانت في ظل القانون القديم من النقص في التدريب المهني الكافي للمدققين بسبب عدم وجود معهد متخصص يقوم بتنظيم ندوات ودورات لرفع كفاءة المدققين.

2. ماهية مهنة المحاسبة والتدقيق:

1.2 تعريف مهنة المحاسبة:

حسب كل من (Adagye Daudae, Azagaku Ombugadu, & Umbugadu Aku, 2015, p. 137)

يمكن اعتبار مهنة المحاسبة من وجهة نظر شخص عادي غير مختص ،على أنها مهنة تتمثل مسؤوليتها الأساسية في تحديد المعلومات المالية وتسجيلها وتحليلها وتقديمها للمستخدمين. على الرغم من التأكيد على معنى المحاسبة ،إلا أن فهم مهنة المحاسبة يتجاوز ذلك. فنجد أن (كامل مدوخ، 2014، صفحة 14) عرفها بأنها مهنة منظمة متخصصة في تسجيل الأحداث الاقتصادية وتلخيصها وتصنيفها بما يعود بالنفع على الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدات الاقتصادية، تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تتميز بتنظيم المعرفة استنادًا إلى مواضيعها العلمية والتي يمكن اكتسابها من خلال التعلم والخبرة في مراحل زمنية مختلفة. وتعرف مهنة المحاسبة بأنها لغة المال والأعمال من حيث مخرجاتها، وبحكم طبيعتها نشاطها فقد تم وصفها بأنها نظام معلوماتي يعتمد على قياس وتوصيل المعلومات المالية، بمعنى آخر تقوم مهنة المحاسبة بتنفيذ إجراءات القياس و الإفصاح بما يضمن موثوقية المعلومات المقدمة (قيدوش، 2023، صفحة 04).

من خلال استعراض التعاريف السابقة نرى أن مهنة المحاسبة عبارة عن مهنة أو وظيفة يقوم بها شخص مؤهل علمياً وعملياً يسعى إلى إنتاج معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، من خلال قيامه بالعمليات المحاسبية والمتمثلة بإعداد القوائم

المالية، تسجيل المعاملات والأحداث المالية، تصنيفها وتلخيصها، والتحقق من دقة التسجيلات وغيرها .

2.2 مفهوم مهنة التدقيق:

مصطلح التدقيق مشتق من الكلمة اللاتينية "audire" والتي تعني "السماع" ومنذ استخدامه لأول مرة، نما المصطلح في معناه ووُصف عدة مرات بالتدقيق والرقابة والمراجعة والتفتيش والتحقيق. في الأيام الأولى، كان المدقق يستمع إلى البيانات المالية التي يقرأها المحاسب من أجل فحصها (Olojede & Olayinka, 2022, p. 17)

عرفت جمعية المحاسبين القانونيين السعوديين مهنة التدقيق بأنها عبارة عن وظيفة مستقلة و موضوعية تقوم بفحص وتقويم أنشطة الشركة المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل الشركة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم، التوصيات والمشورة (سلطان عريج المطيري، 2012، صفحة 25). وعرفها كل من (مويسي و عجيلة، 2018، صفحة 213) بأنها عملية يقوم بها شخص له الحرية المطلقة بإبداء رأيه، حيث يقوم بتدقيق العمليات المالية والحسابات والبيانات المحاسبية، التحقق من مدى صحتها ومشروعيتها، التأكد من سلامتها فمن الضروري أن تكون خالية من الأخطاء والغش، وذلك بصورة دورية ومستمرة، فالمدقق الخارجي لا بد أن يكون مدربا تدريباً جيداً على تقديم الخدمات المهنية للتدقيق حسب المعايير العامة والشخصية.

وعليه يمكننا القول أن مهنة التدقيق هي مهنة تتضمن عملية فحص وتقييم الأنشطة والعمليات المالية للكيانات الاقتصادية بشكل مستقل وموضوعي، بهدف التأكد من صحة وسلامة البيانات والمعلومات المالية وخلوها من الأخطاء، وإبداء رأي محايد حول مدى صحة وعدالة هذه البيانات، وتقديم تقارير موضوعية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الصحيحة.

3. أهم رهانات تطور مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر:

1.3 التحديات التي تعترض مهنة المحاسبة في الجزائر:

لطالما كانت مهنة المحاسبة ركيزة أساسية في الاقتصاد منذ القدم، ومع التطور الاقتصادي والانفتاح المتبادل للاقتصاديات الذي يشهده العالم، يتزايد الاهتمام بمهنة المحاسبة وهذا التطور جعل من الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة دقيقة وموثوقة، وهو ما يتطلب أن تُنجز على يد أشخاص يتمتعون بالخبرة والتكوين الكافي لإعدادها بأفضل صورة ممكنة بالنسبة للمهتمين

بالقضايا المحاسبية الجزائرية، تعتبر هذه الفترة الطويلة علامة فارقة مثيرة للقلق للغاية بسبب الاختلالات و الانتكاسات التي شهدتها، والتي تعود إلى عدة أسباب أبرزها غياب سياسة تكوين فعالة تؤهل المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة الدولية، وتؤهله أيضًا للعمل وفقًا للمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية. إضافة إلى ذلك، تعاني المهنة من ضعف تأثيرها في عملية الإصلاح المحاسبي نتيجة افتقارها لهياكل مهنية قوية وعلاقتها المتوترة مع المجلس الوطني للمحاسبة، كما تعاني من غياب شبه تام عن المنظمات و الهيئات الدولية التي تجمع العاملين في المهنة عالميًا. علاوة على ذلك، تعاني المهنة المحاسبية الجزائرية من تحديات دخول خبرات محاسبية أجنبية إلى السوق الجزائرية عبر مكاتب خبرة محاسبية عالمية، والتي يصعب على المحاسبين الجزائريين منافستها بإمكانياتهم المتواضعة (بن بلغيث و عوينات، 2011-11-30/29، صفحة 05)

كما أن المتمعن لمهنة المحاسبة يرى بوضوح تدني ملحوظ لخري الجامعات من حيث نقص اكتسابهم للمعرفة وافتقارهم للمهارات اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة ومتطلباتها، بحيث أن الأسلوب المتبع في الجامعات الجزائرية لا يزال يتبع الطريقة التقليدية ولا يأخذ في اعتباره مفهوم المهارات القابلة للنقل (بن فرج، 2017، الصفحات 131-132).

علاوة على ذلك، يعاني التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر من ثغرات جوهرية التي تعوق قدرته على تلبية متطلبات التأهيل العلمي والعملية لمهنة المحاسبة مما يجعله بعيدًا عن المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، هذا الوضع يؤدي إلى صعوبة إعداد محاسبين مؤهلين قادرين على التكيف مع المستجدات و المتغيرات في البيئة المهنية مما يشكل تحديًا كبيرًا لاستدامة المهنة وتجديد أجيالها المستقبلية (قيدوش، 2023، صفحة 137)

2.3 العوائق التي تواجه مهنة التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية:

تواجه مهنة التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية العديد من العوائق في ظل العولمة والتطورات السريعة في الاقتصاد العالمي، وفي إطار سعي البلاد لتنفيذ إصلاحات شاملة تنظم هذه المهنة وفقًا للمعايير الدولية. حيث تعاني المهنة من نقص الثقة من قبل المساهمين والأطراف المعنية، مما يؤثر سلبيًا على أهميتها، إذ يتطلب الأمر تحسين الأداء وفقًا لأخلاقيات المهنة ومعايير التدقيق المعمول بها فالإختلالات و الفضائح المالية التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تضع المهنة محل شك باعتبارها المسؤولة عن حماية الأموال و الإبلاغ عن أي تجاوزات تثير الشكوك مع تحمل المسؤولية الكاملة عنها. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المدققون خطر الفشل الناتج

عن إصدار تقارير غير دقيقة بسبب عدم الالتزام بالمعايير المتعارف عليها، مما يتطلب تعزيز وسائل وإجراءات التدقيق، والملاحظ في الجزائر عدم استيعاب الأطراف ذات الصلة لهذا الأمر. كما أن ضعف نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، والتي غالباً ما تكون صغيرة ومتوسطة ولا تملك بنى تنظيمية واضحة تجعل التدقيق ضرورة قانونية لا أكثر ويشكل الحفاظ على الاستقلالية تحدياً آخر، حيث لا يكفي أن يكون المدقق مستقلاً ظاهرياً بل يجب أن يكون مستقلاً أخلاقياً ويتجنب الضغوط التي قد تؤثر على تقاريره، في الوقت الذي تقوم الجزائر بإعادة تنظيم مهنة التدقيق وفقاً لتشريعاتها القانونية السابقة، نجد أن مهنة التدقيق حققت مستوى متقدم من الفعالية على الصعيد الدولي. ومع ذلك، عند النظر إلى وضع المهنة في الجزائر من المهم الإشارة إلى أنها لا تحظى بالرضا اللازم من قبل ممارسيها أو المستفيدين منها، وذلك يعود لعدة أسباب أبرزها عدم وجود إرادة فعالة للارتقاء بهذه المهنة، بدلاً من أن تسهم الممارسة المهنية للتدقيق في الجزائر بشكل فعال في تطوير المهنة بما يتوافق مع التطورات العالمية، فإنها لا تزال تواجه تحديات تحول دون تحقيق هذا الهدف (قاسمي و حيرش، 2017، الصفحات 347-348).

4. الدراسة الميدانية:

1.4. أدوات الدراسة:

اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المقابلة كأداة رئيسية من أجل الوصول للأهداف المسطرة في الدراسة، اعتمدنا في ذلك على تحليل كل تحدي من وجهة نظر معدي ومستعملي القوائم المالية، وقد تم الاعتماد في ذلك على الملاحظة، التحليل الوثائقي بالرجوع للدراسات السابقة، تم اعتماد أسلوب المقابلات شبه المنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات النوعية في هذه الدراسة. تم إعداد مجموعة من الأسئلة المفتوحة مسبقاً لتوجيه الحوار، مع إتاحة المجال لتوسيع النقاش حسب تفاعل المشاركين واهتماماتهم، مما أتاح الحصول على رؤى معمقة وغنية بالمضمون. جرى تسجيل جميع المقابلات صوتياً بعد الحصول على الموافقة المسبقة من المشاركين، وقد بلغ عدد المقابلات المنجزة 42 مقابلة، واستغرقت كل مقابلة ما بين 20 إلى 45 دقيقة، أما بالنسبة لأسلوب تحليل البيانات فقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل الموضوعي.

2.4. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، البنوك التجارية، الهيئات الحكومية والأساتذة والباحثين المختصين في هذا المجال، تشكيلة من المهنيين من الخبراء محاسبين، محافظي حسابات، معدي ومستعملي القوائم المالية. تم اعتماد أسلوب العينة القصدية لاختيار المستجوبين في هذه الدراسة، حيث تم التركيز على استهداف مجموعة من المهنيين ذوي الصلة المباشرة بمجال المحاسبة والتدقيق، وذلك بهدف الحصول على بيانات نوعية معمقة تعكس واقع الممارسة المهنية. شملت العينة محاسبين و المدققين و الأكاديميين والموظفين في الشركات الاقتصادية الخبراء في المحاسبة، إضافة إلى موظفين في هيئات رقابية أو مهنية. وقد تم اختيار هؤلاء الأفراد وفقًا لمعيارين رئيسيين: امتلاكهم خبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات، وتوفرهم واستعدادهم للمشاركة في المقابلات البحثية. نلخصها في هذا الجدول:

الجدول 01: بيانات عينة الدراسة الميدانية

مستعملي القوائم المالية		معدي القوائم المالية		المهنة/الهيئة الموظفة
10	مستثمرين	12	محاسب	
2	إدارة الضرائب	3	مدقق	
5	البنك	6	محافظ حسابات	
/	/	4	مدير مالي	الخبرة المهنية
7	ما بين 5 إلى 10 سنوات	9	ما بين 5 إلى 10 سنوات	
6	ما بين 10 إلى 15 سنة	11	ما بين 10 إلى 15 سنة	
4	أكثر من 15 سنة	5	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين

3.4. السياق القانوني والتنظيمي لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق بالجزائر:

من خلال الجانب التطبيقي نهدف لتكوين نظرة حول الجانب التنظيمي للمحاسبة ومهنة المحاسبة والتدقيق والقوانين والتشريعات وتحديد الهيئات التي تنظم المهنة (خاصة أو حكومية) تطرق المستجوبون في مختلف الوضعيات التي مرت بها الممارسات المحاسبية ومهنة المحاسبة والتدقيق إلى غاية استقرارها على يد الإدارة الوصية (إدارة المالية) مروراً بمراحل تمت بأكملها تحت سلطة وإشراف الدولة، والتي تعتبر الوحيدة المتدخلة في الحقل المحاسبي بلا منازع وذلك من خلال وزارة المالية والتي غيّبت فيها المهنة وهمشت المحاسبة على حساب صناع القرار وأصحاب المصالح في الدولة، حتى أنه صرح الأستاذ (ب.ع) عضو سابق في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والآن عضو في الغرفة الوطنية لمحافظي المحاسبين

بصريح العبارة بأنه أكثر من عشرين سنة نضال في المهنة لدرجة أنه فكر في الانسحاب نتيجة التعب والمعاناة من إقصاء وتهميش ويقول أنه في السابق كانت الشركة الوطنية SNC هي التي تتكفل بمصاريف التكوين من أكل ومبيت وتنقل، إلا أنه منذ أن حلت هذه الشركة فكل المصاريف تقع على عاتقهم بالرغم من أنهم متطوعين في المهنة ولا يتقاضون أي راتب فكيف يعقل أن علم مثل المحاسبة من يدافع عليه هم أعضاء متطوعون كان من الأجدر أن تخصص لهم رواتب ومنح وامتيازات للدفاع عن المهنة والمحاسبة.

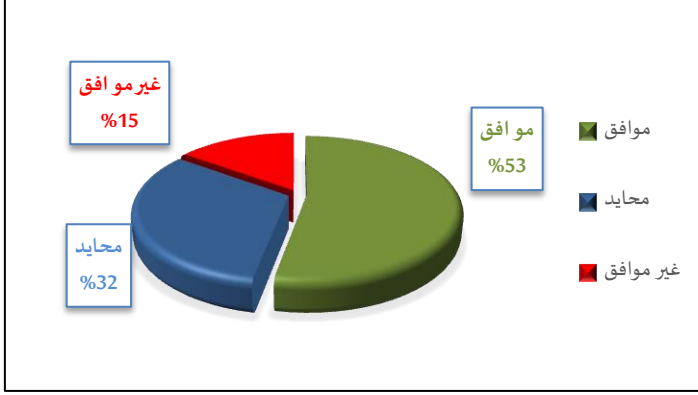
فيما يتعلق بحصيلة المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، أوضح رئيس المصنف الوطني السابق (ح.ل) أن المهنة لم تحقق تقدماً يُذكر خلال هذه الفترة، كما أشار (ب.ع) إلى محدودية الدور الذي يقوم به المصنف، حيث لم يسهم في تحسين الأداء المحاسبي بسبب الهيمنة التي اقوم بها الإدارة على المهنة. دعم هذا الرأي (د.ع) الذي أكد بدوره بأن الهيئات المهنية في الجزائر لم ترتق إلى المستوى المطلوب لتسيير المهنة بشكل فعال، على عكس المنظمات المهنية في الدول الأخرى كمجلس معايير المحاسبة الدولي و مجلس معايير المحاسبة المالية في الوم.أ، والتي تلعب دوراً بارزاً في تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة. وأرجع (ح.ل) هذا القصور إلى غياب الإمكانيات المالية والمادية والبشرية لدى المصنف، حيث كان يضم عدداً قليلاً من الخبراء يعملون بشكل طوعي، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للرقى قدماً بالمهنة، وأضاف أن حتى المؤسسات الكبرى تستوجب التساؤل حول جدوى استخدام القوائم المالية التي تستهدف أساساً المستثمرين. من جانب آخر، أشار نفس المتحدث إلى الركود الذي تعانیه القوانين الجبائية والقانون التجاري، حيث لم تواكب هذه التشريعات الجزائرية التطورات التي شهدتها النظام المحاسبي المالي.

وبعد اعتماد النظام المحاسبي المالي قام المجلس الوطني للمحاسبة بسلسلة من الأنشطة لدعم المهنيين و المؤسسات خلال فترة تطبيق هذا النظام، وفي هذا السياق، أشار الخبير المحاسبي والأستاذ العضو في المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين (ق.ل) إلى بعض هذه الأنشطة والمتمثلة أساساً في تشكيل لجنة لإعداد دليل المحاسبة المالية و الإفصاح عن قواعد القياس والتسجيل وتنظيم ملتقيات لصالح المهنيين، وكذلك إنشاء لجنة لتقييم القانون 01-10 و القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي بعد مرور خمس سنوات على تطبيقه.

فالملاحظ أن محصلة القوانين التي تصدرها السلطة الجزائرية لا تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحقيقية لمهنة المحاسبة ولا خصوصية البيئة الجزائرية مما نتج عنه اتساع فجوة التباين بين التشريعات والممارسات لمهنة المحاسبة.

وهذا ما يؤكد أنه رئيس المصنف الوطني للمحاسبة سابقا (ح.ل) حيث يقول إن السلطة هي الوحيدة المخول لها أن تحدث التغيير ولم تترك لنا التصرف بالحريية حيث يقول أنه حتى في حل المشاكل المحاسبية لا تترك المجال للاجتهادات الشخصية وهذا ما أكدته المستجوبين بنسبة عالية مقدارها 53% أنهم يلجؤون إلى المشرع في حين نسبة 32% يعتمدون على الاجتهادات الشخصية وكل هذا حسب الشكل أدناه.

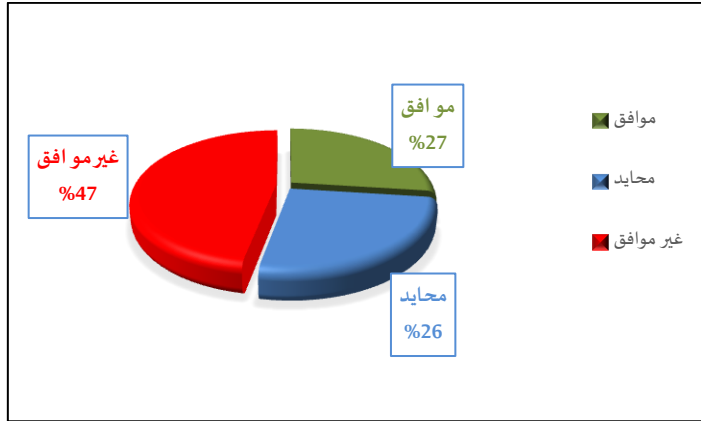
الشكل 01: يمثل تأثير السلطة على حجم وقوة المنظمات المهنية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

كما أشار (ح.ل) للعديد من القضايا الناشئة من التنظيم الإداري للمهنة بالشراكة مع وزارة المالية، بما في ذلك وجهات النظر الدولية للمحاسبين، ورغم أن هناك رغبة في الاستقلالية إلا أن هناك عقبات تعيق تحقيق ذلك على المستويين المالي والتنظيمي، فالاعتماد على إدارة الدولة يفقد المهنة استقلاليتها ويحد من خلق ديناميكية فعالة. كما أشار المتحدث إلى مشكلة أخرى تتعلق بالهيئة الوصية حيث تواجه وزارة المالية صعوبة في تمويل هيئة ذات طابع مهني حر، لأن ذلك يتعارض مع مفهوم الوظيفة العمومية، وفي سياق آخر تثير الاشتراكات التي يدفعها المهنيون إشكالية حول كيفية إدماجها في ميزانية الدولة. بالإضافة إلى ذلك أكد المستجوب نفسه بأن مهنة المحاسبة قد تستعيد استقلاليتها إذا تخلت الدولة عن إدارتها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات، وفي ضوء ذلك يشير 47% من المستجوبين يرون أن القانون 10-01 لم يؤسس لاستقلالية المهنة، بينما رفض 27% منهم ذلك والبقية لم يبدو رأيهم حول ذلك، والشكل التالي يشير إلى ذلك:

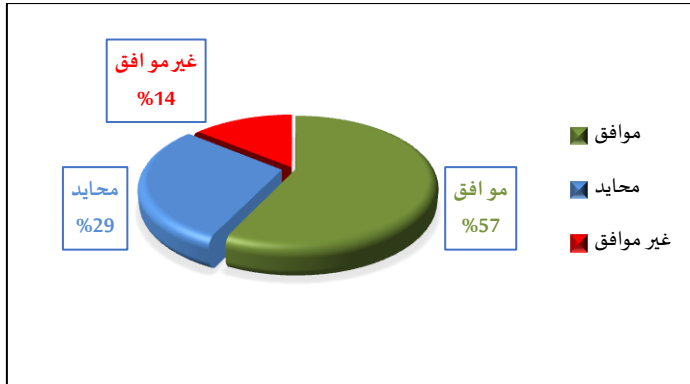
الشكل 02 : أسس قانون 10-01 لاستقلالية أصحاب المهنة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

أما بالنسبة لآراء معدي القوائم المالية بشأن تنظيم المهنة، أظهرت نتائج المقابلات الموجهة إعراب 57% من المستجوبين عن أنهم يميلون إلى تبني التنظيم الذاتي للمهنة، في المقابل رفض 14% منهم هذا التوجه، بينما لم يبد 29% منهم رأيهم حول هذه النقطة. والشكل التالي يبين هذا:

الشكل 03: مهنة المحاسبة في الجزائر تخضع للتنظيم الذاتي من قبل المهنيين

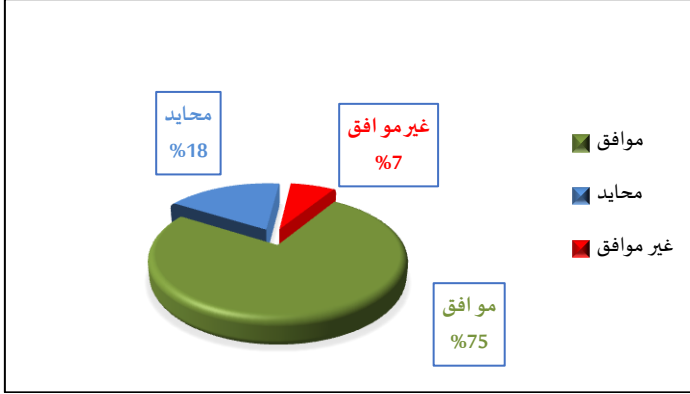


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وفي هذا الشأن أوضح (ب.ع) أن الحكم المهني غائب في الجزائر نتيجة نقص اكوين المهنيين، مما يؤدي إلى صعوبة الالتزام بالقواعد القانونية. وقد أظهرت نتائج المقابلات أن 75% من المستجوبين يرون لأن اتخاذ قرارات مهنية استناداً إلى الحكم المهني أمر صعب للغاية، ويرجع ذلك وفقاً للإطار الجزائري على افتقار المهنيين في المحاسبة إلى المهارات والكفاءة اللازمة، فضلاً عن تأثير النشاط الموازي الذي تمارسه المؤسسات الجزائرية. هذا الوضع يؤدي إلى شيوع مسك المزدوج للحسابات وهو أمر امتد ليشمل حتى المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، نتيجة لذلك تصبح

القرارات التي يتخذها المحاسبون مبنية على عوامل غير موضوعية بدلاً من أن تعتمد على الحكم المهني، احترام القواعد المهنية.

الشكل 04: يمثل صعوبة كون قرارات المهنيين في المحاسبة مبنية على الحكم المهني في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

ومما سبق يتبين لنا أن القرارات التي يتم اتخاذها في العمل المحاسبي لا تعكس بشكل دقيق حقيقة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ولا تقدم فكرة واضحة، وهذا يؤدي إلى استبعاد استخدام المحاسبة في الجزائر كأداة لاتخاذ القرارات، حيث لا يمكن بناء قرارات سليمة على معلومات محاسبية تمثل جزءاً فقط من نشاط المؤسسة

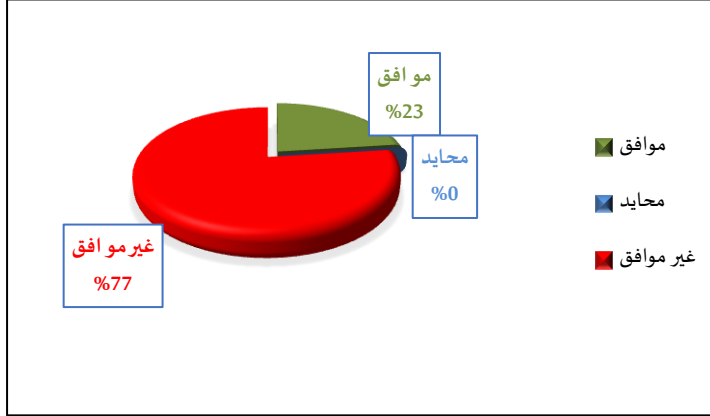
واستناداً إلى التحليل الذي تم لحد الآن تجدر الإشارة إلى أن طبيعة القوانين الصارمة والمقيدة و الغير مرنة كان لها سبب في تقييد المبادرات الشخصية للمحاسبين وفي جمود النظام المحاسبي المالي وفي عدم استقلالية أصحاب المهنة، مما أدى إلى حصر مهنة المحاسبة في زاوية ضيقة دون التطور والتحرر وهذا ما أدى إلى اتساع فجوة التباين بين الأطر التشريعية والمحاسبية، وبالتالي لن نتظر أن تثمر هذه القوانين بممارسات جيدة.

وفي اتجاه آخر يرى الأستاذ الجامعي والخبير المحاسبي (ق. ل) ويؤيده محافظ الحسابات (ب. ع) أن ضعف ممارسات مهنة المحاسبة بالجزائر ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التكوين والتعليم وطبيعة التفكير لممارسة المحاسبة والمهنية بالجزائر، وكذلك عدم ربط الجامعات الجزائرية بالواقع العملي المعاش وبالرغم من أن هناك مساعي بين بعض المؤسسات ومنظمات الأعمال في الوسط العمل إلا أنها تبقى غير كافية مما نتج عنه إطارات جامعية غير مؤهلة لا أخلاقيا ولا عمليا وهذا ما أكدته جل الإجابات معدي القوائم المالية بنسبة 77%، غير أن موافقة على أن الجامعات الجزائرية تركز على فكره إعداد مخرجات جاهزة لسوق العمل عن طريق توجيه الطلاب للتدريب في منظمات

المشاكل الراهنة في مسار مهنة المحاسبة والتدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية "دراسة ميدانية"

الأعمال و بنسبة 23% رأّت العكس وهذا راجع ربما لعدم تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الجامعة والمؤسسات الجزائرية والتي تنص على تبادل المعارف والخبرات بين الوسط الجامعي والوسط المؤسّساتي.

الشكل 05: ضعف التكوين والتعليم وطبيعة التفكير لممارسة المحاسبة والمهنية بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

غير أن الملاحظ لمسيري هذه المؤسسات لا يستقبلون الطلبة أصلا، فالطالب الجامعي تجده يبحث عن طريق منفذ يكون وسيط للقبول به بإجراء تربص في الواقع الجزائري يعترف بالمعرفة والوساطة و كسب المال بأي طريقة على حساب الكفاءة والعلم، فهذه السلوكيات حسب رأي محافظ الحسابات (ب.ع) والأستاذ الجامعي (د.ع) أنها قتلت روح المبادرة والإبداع لدى الطالب الجامعي، كذلك يصرحون بأن هناك غياب دور السلطات العليا في خلق ديناميكية الربط بين الجامعة والمؤسسات كما أن المناهج المحاسبية غير مؤهلة وكافية وهذا لعدم وجود آليات عملية مثل تزويد الجامعة بأجهزة الإعلام الآلي والتي تحتوي على برامج محاسبية تساعد الطالب الجامعي في التعرف على تسجيل القيود المحاسبية وإعداد الميزانيات المحاسبية لكي تسهل في إخراج دفعات جاهزة لسوق العمل وهذا ما أكدته جل الإجابات بنسبة 89% أن مناهج المحاسبة بالجامعات الجزائرية غير كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل في حين رأّت النسبة الأقل بمقدار 11% عكس ذلك.

الشكل 06: كفاية مناهج المحاسبة لتزويد الطلاب بمتطلبات السوق بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وفي الحديث عن السلوك والأخلاقيات يرى الأستاذ الجامعي (د.ع) أن الجامعات الجزائرية بعيدة كل البعد في تنمية جيل يتمتع بأخلاقيات المهنة وتدريب الطلاب على الممارسات الأخلاقية للمهنة، والواقع المعاش خير دليل على الفساد والفضائح المالية وحتى لا نرجع اللوم على الجامعات ولكن تعتبر المسؤول بدرجة أولى في التوعية وزرع السمات والخصال الحسنة في أداء العمل المهني وهذا ما يدعم إجابات المستجوبين حيث يرى نسبة 76% أنها غير موافقة على أن المناهج المحاسبة بالجزائر تنمي المهارات السلوكية ومهارات التعامل مع الآخرين، في حين أمره النسبة الأقل بمقدار 24% عكس ذلك. وهذا ما يدل على أن الهوة بين المعارف المنبثقة عن مناهج التعليم المحاسبة والمهارات والخبرات المطلوبة في بيئة العمل تزداد اتساعا يوما بعد يوم، وقد ألقى بضلاله على الخريجين فأصبحوا على حد قول الخبير المحاسبي والأستاذ الجامعي ب.ب الاستجابة الديناميكية الوظائف التي يلتحقون بها بعد التخرج.

الشكل 07: المناهج المحاسبة بالجزائر تنمي المهارات السلوكية ومهارات التعامل مع الآخرين



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعالجة الإحصائية (برنامج Excel)

وفي هذا الصدد يضيف الأستاذ (ب. ب) أن حتى منظمات الأعمال لا تولي أهمية للإطارات الجامعية الموظفة لديها ويتم تهميشهم، بحيث نجد الطالب الجامعي بأنه من ساق للتعليمات العليا على حساب الشفافية والمصداقية للمعلومات المحاسبية وهذا ما أكدته نائب مدير المالية بتعاونية الحبوب بورقلة حيث صرح أنه يتم الخضوع لقرارات السلطة العليا في الأمور المحاسبية حيث يراها المسير مكلفة في بعض القواعد المحاسبية لإعادة التقييم بالنسبة للاستثمارات أو استعمال طرق حديثه في عملية الجرد كذلك تصحيح ملاحظات محافظ الحسابات، هذه الأمور كلها تزيد من مصداقية القوائم المالية لكنها في نظر المسير لا تهمه إذا كانت هي مكلفة وحسب رأي الخبير المحاسبي ورئيس المصنف الوطني سابقا (ح. ل) فإنه في زمن الحاضر قد تغير دور المحاسب من دور يطغى عليه الصبغة الفنية إلى دور طاغية عليه ومحوره تلبية حاجه العملاء، ومن ثم فإنه قلة هم الذين يعترضون على حقيقة أن مسك السجلات عملية حقيقة وأن اقتصار المحاسبة على مسك السجلات المحاسبية والدفاتر لم يعد خيرا يمكن الاعتماد عليه في إضافة قيمة للمنظمات الأعمال، ومن هذا التحليل نؤكد أن التباعد بين الواقع والوسط الجامعي وعدم الترابط بينهم سيضعف تطور مهنة المحاسبة وعدم الترابط بينهم وأدائها ويجعل من ممارسي مهنة المحاسبة بعيدين كل البعد عن ما جاءت به المعايير المحاسبية من مبادئ و مفاهيم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

مما سبق يرى الباحثين بأن كلا من مهنة المحاسبة والتدقيق تواجه جملة من التحديات ابتداءً من عدم كفاية المناهج الدراسية وغياب التكوين لخريجي المهنة فهي لا تغطي كل متطلبات المهنة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف المهارات والمعارف لممارسي المهنة لمواكبة التغيرات المستمرة في

المجال وهذا ما أكدته دراسة كلا من (غالب سعيد المريش، 2006) ودراسة (Augustine, Ehijeagbon & Sylvester, 2013)، علاوة على ذلك، فمهنة المحاسبة والتدقيق وعلى الرغم من وجود إطار قانوني ينظم المهنة إلا أن هذا لا يعني أن هذا الإطار يشكل نقطة قوة لها بل العكس، فالتغير المستمر في القوانين خاصة القوانين الجبائية التي تُحدَّث على الأقل كل سنة مالية تُصعب على المحاسبين والمدققين مواكبة هذه التحديثات، وكذلك التهميش الذي تعاني منه المهنة من طرف الهيئات المنظمة للمهنة والسلطات المعنية تؤدي حتماً إلى اتساع فجوة التباين بين التشريعات وممارسات المحاسبين والمدققين وهذا ما تتفق عليه نتائج دراسة كل من (خويلدات، عزوي، و بوعلاق، 2015) و (بن نعمة و مخفي، 2017).

وعليه يمكننا تأكيد فرضية الدراسة التي نصت على أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، بدءاً من ضعف المؤهلات العلمية والعملية للمحاسبين والمدققين، وانتهاءً بتعقيد القوانين واللوائح التنظيمية للبلد.

4. الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على كل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، بحيث تطرقنا لأهم عناصر مهنتي المحاسبة والتدقيق قمنا بتوضيح أهم المفاهيم المرتبط بهما للإجابة عن إشكالية بحثنا و المتمثلة في أهم المشاكل الراهنة في مسار مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر.

1.4. نتائج الدراسة: توصلنا في هذه الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

- شهدت مهنة المحاسبة و مهنة التدقيق العديد من الإصلاحات و التطورات في العالم عامة و الجزائر خاصة؛
- القوانين التي تصدرها السلطة الجزائرية لا تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحقيقية لمهنة المحاسبة ولا خصوصية البيئة الجزائرية وهي تعتبر من أهم التحديات التي واجهت مهنتي المحاسبة والتدقيق لأن طبيعة القوانين صارمة وهي تقيد المبادرات الفردية لأصحاب المهنة بالجزائر؛
- تعاني كلا من مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق من ضعف برامج التأهيل والتعليم المحاسبي ونقص الدورات التكوينية هذا ما يؤثر بشكل كبير على مخرجات المهنة؛

- عدم كفاية مناهج المحاسبة بالجامعات الجزائرية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل وأخلاقيات المهنة وتركيزها على الجانب النظري؛
 - تسيير المهنة من طرف الدولة من خلال فرض قيود تنظيمية صارمة وتوجيه السياسات المهنية يحد من قدرة ممارسي المهنة اتخاذ قرارات مهنية مستقلة أي يفقدها استقلاليتها.
- 2.4. مقترحات الدراسة:

- يجب على السلطات المعنية بالمهنة تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتدقيق وموائمتها مع بيئة الأعمال الجزائرية؛
- العمل على إنشاء جسور تواصل مشتركة بين الجهات القانونية المنظمة للمهنة و بين مهني المحاسبة والتدقيق و تعزيز العمل فيما بينهم؛
- ضرورة تحديث المناهج الدراسية وبرامج التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد دوريا لتتناسب مع متطلبات سوق العمل وضمان تأطير خبراء ومهنيين بامتياز؛
- يجب التركيز على برامج التأهيل المهني وإنشاء هياكل ومراكز تدريبية في مجال المحاسبة و التدقيق؛
- التحسين من جودة التعليم والتكوين المحاسبي للطلبة الجامعيين والتركيز على تطوير مهاراتهم العملية؛
- ضرورة زرع قيم وأخلاقيات المهنة لدى الطلاب لتجنب الوقوع في فخ الاحتيال المالي و الفضائح المالية.

5. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. السعيد قاسمي، و أحمد حيرش. (2017). محاولة تقييم لواقع مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء دراسة مكاتب التدقيق بولاية المسيلة الجزائرية مع إمكانية الاستفادة من التجربة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 01(01)، 371-329.
2. خيام محمد كامل مدوخ. (2014). واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني و التكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

3. زونية بن فرج. (2017). واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية (دراسة استطلاعية على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريرج). *مجلة الباحث الاقتصادي*, 04(01), 125-147.
4. سلوى غالب سعيد المريش. (2006). دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين القانونيين على تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في الجمهورية اليمنية. *رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة. الإسكندرية، كلية التجارة، مصر: جامعة الإسكندرية*.
5. سليمة بن نعمة، و أمين مخفي. (2017). واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر (دراسة مقارنة القانون 91-08 والقانون 10-01). *مجلة مجاميع المعرفة*, 03(02), 154-164.
6. عبد الرحمن مخلد سلطان عريج المطيري. (2012). قواعد سلوك وأداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية. *رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة. كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط*.
7. فيروز خويلدات، أممر عزاي، و مبارك بوعلاق. (2015). واقع مهنة المحاسبة في الجزائر بين التحولات و التحديات (دراسة ميدانية على عينة من الممارسين والمهتمين بالمهنة). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*, 04(01), 59-71.
8. فيروز قيدوش. (2023). التحديات المعاصرة لمهنة المحاسبة في الجزائر. *أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في المحاسبة والتدقيق. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر*. 03.
9. مداني بن بلغيث، و فريد عوينات. (2011-11-30/29). الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية. *الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح*.
10. مروة مويسي، و محمد عجيلة. (2018). ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر (رؤية مستقبلية). *مجلة إقتصاد المال والأعمال*, 03(01), 211-222.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Adagye Daudae, I., Azagaku Ombugadu, B., & Umbugadu Aku, S. (2015). Threats and Challenges to Accounting Profession(A Draw Back to the Development of Accounting Practices in Nigeria). *International journal of academic research in accounting, finance and management* , 05(04), 135-147.
2. Augustine Ehijeagbon, A., & Sylvester, E. (2013). Educational Development and Production of Accountants in Nigeria(Challenges and Way Forward). *An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia*, 07(04), 238-251.
3. Olojede, P., & Olayinka, E. (2022). Historical Perspective of Auditing and Professional Accounting Development in Nigeria. *Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance (IPJAF)*, 06(04), 16-37.